الأمم المتحدة

A/C.3/59/SR.22

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
24 February 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كوتشينسكي ..... (أوكرانيا)

المحتويات

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم، ١٩٩٥-٢٠٠٤ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-56663 (A)

0456663

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للشعوب الأصلية، ١٩٩٥-٢٠٠٤ (تابع) (A/59/257، 258، 277؛ A/C.3/59/L.13)

١ - **السيدة فوتشيك** (نيوزيلندا): قالت إنه في عالم تستمر فيه شعوب أصلية أكثر مما ينبغي في المعاناة من التمييز، تشعر نيوزيلندا بالإحباط نتيجة التقدم البطيء للمفاوضات حول مسودة الإعلان المعني بحقوق الشعوب الأصلية وإخفاق بعض الدول والمجموعات الأصلية في التسليم بأن نص المسودة يحتاج إلى تعديلات، وأن عدم إدخال التعديلات من شأنه أن يعني عدم إصدار الإعلان. وأضافت أن نيوزيلندا وستة بلدان أخرى قدمت في أيلول/سبتمبر نصا معدلا للمسودة يسعى إلى كفالة اتساق الإعلان مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني لحماية الحقوق الفردية والجماعية وحقوق الأطراف الثالثة ولتلبية الحاجة إلى صون السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول. وأعربت عن ترحيبها بالاستجابة لهذه المبادرة وأضافت أن الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين رأى في الاجتماع الذي عقده مؤخرا أنه من المتوقع أن يكون هناك اتفاق على أكثر من نصف مواد المسودة. وأنه من المهم أن تجري الاستفادة من هذا الزخم.

٢ - وأعربت عن عدم اعتقاد نيوزيلندا أن مجرد الإعلان عن هذه العقود يغني عن العمل. وأنه إذا تقرر تخصيص عقد آخر للسكان الأصليين، فيجب أن ينبني حول أعمال المنتدى الدائم المعني بمسائل السكان الأصليين وأن يركز على تحقيق نتائج عملية. وأن الدور القيادي لدفع جدول الأعمال المتعلق بالسكان الأصليين إلى الأمام يقع في واقع الأمر على عاتق المنتدى الدائم، حيث أنه حل بنهجه الدينامي محل الفريق العامل غير الفعال.

٣ - **السيد فيغاس** (بيرو): قال إن حكومة بيرو أحرزت تقدما كبيرا في تعزيز حقوق الشعوب الأصلية، وأن هذا التعزيز يتصل اتصالا وثيقا بتحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

٤ - وأضاف أنه بعد مرور عشر سنوات على بداية العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم، جرى إحراز بعض التقدم في حل المشاكل، إلا أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به. وأن الثراء الثقافي للشعوب الأصلية يتناسب تناسبا عكسيا مع مستويات دخولها، كما أن تلك الشعوب تتضرر على نحو أكبر بسبب الفقر وأوجه عدم المساواة. وأنه خلال أحداث العنف التي سادت بيرو بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٠، كان لدى ٧٥ في المائة من الضحايا لغة قومية بوصفها لغتهم الأصلية، إلا أن الشعوب الأصلية كانت لا تشكل إلا ١٦ في المائة من مجموع السكان. وأنه في هذا السياق، التزمت الحكومة بإيلاء الأولوية لمشاركة الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية مشاركة كاملة.

٥ - وأعرب عن أسفه لأن المفاوضات حول مسودة الإعلان لم تؤت بالثمار المتوقعة. وقد توقفت المفاوضات نتيجة لخصائص الفريق العامل ومواقفه المتعنتة التي اتخذها. وإنه مع ذلك، فقد توصل هذا الفريق مؤخرا إلى الاتفاق بشكل غير مسبوق، كما أنه قد يضع نصا محددا في المستقبل القريب.

٦ - وقال إن وفد بلده يؤيد إعلان عقد ثان للشعوب الأصلية بغية توطيد المنجزات التي تحققت في العقد الأول والسعي إلى إدخال المزيد من التحسينات على حالة جميع الشعوب الأصلية. وأن وفد بلده يسترعي النظر أيضا إلى ميثاق دول الإنديز لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، الذي اعترف فيه رؤساء بلدان الإنديز بأحقية شعوبهم الأصلية ومجتمعاتهم التي تنحدر من أصل أفريقي في تنمية هويتها

وعاداتها في المجالات الثقافية والروحية والسياسية والاقتصادية والقانونية.

٧ - واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده اطلع باهتمام شديد على التقرير الأول للمقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين (A/59/258)، الذي أكد معاناة السكان الأصليين وضرورة إيجاد حلول ملموسة من جانب المجتمع الدولي.

٨ - **السيد آبل** (ميانمار): أشار إلى أنه رغم العقد الدولي، فقد انتهى المقرر الخاص إلى أن المنجزات التي تحققت حتى الآن متواضعة إذا قورنت بالتوقعات الأصلية الهائلة. وأنه لهذا يجب النظر بعناية في توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعلان عقد ثان.

٩ - وأضاف أن ميانمار تحتوي على حوالي ١٣٥ مجموعة إثنية تدعى ''عناصر قومية'' تعايشت مع بقية السكان دائما خلال الأزمنة الطيبة والسيئة. وأعرب عن اتفاق وفد بلده مع المقرر الخاص على أنه لا فائدة من وراء التأكيد التقليدي على النمو الاقتصادي عند استبعاد المجالين الاجتماعي والثقافي. وقال أن حكومة بلده وضعت ١٢ هدفا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لهذه العناصر القومية بغية تحقيق التنمية الكاملة لها. وأنه جرى عام ١٩٩٢ تشكيل وزارة منفصلة لتنمية مناطق الحدود والعناصر القومية لكي تلبي احتياجات المواطنين الذين يقيمون في مناطق الحدود النائية بصفة خاصة، مع إيلاء اهتمام خاص لتطوير الهياكل الأساسية. وأنه نتيجة لذلك حدث تحسن كبير في نوعية الحياة في مناطق كانت فقيرة فيما قبل.

١٠ - واختتم كلامه قائلا إنه لا يمكن توفير حقوق العناصر القومية على نحو كامل إلا من خلال تمثيل تلك العناصر في العمليات السياسية. ولهذا فإن حكومة بلده تعطي أولوية لمشاركة تلك العناصر في المؤتمر الوطني. وأن هذا المؤتمر قد ناقش مسائل حيوية مثل تشاطر السلطة، وأنه بمجرد اعتماد دستور ديمقراطي فسيمكن لهذه العناصر القومية أن تنتخب الزعماء الذين تختارهم.

١١ - **السيد كومبرباتش ميغوين** (كوبا): قال إنه قرب انتهاء العقد الدولي الأول، أشارت جميع الدلائل إلى ضرورة مواصلة العمل وبذل المزيد من الجهود لضمان الاعتراف الكامل بجميع حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وأضاف أنه جرى إحراز تقدم كبير، وبخاصة عن طريق إقامة المنتدى الدائم، ناهيك عما أسهم به الفريق العامل والمقرر الخاص، إلا أنه ما زال هناك الكثير مما يجب عمله. وأن آثار الاستعمار الذي بدأ منذ أكثر من ٥٠٠ سنة ما زالت موجودة على جدولي الأعمال الوطني والدولي؛ وأن آخر التطورات هي الطريقة التي توزع بها ثروات العالم في ظل العولمة الليبرالية الجديدة. وأن هذه النتيجة جرى تأكيدها في الفقرة ١٠٠ من تقرير الفريق العامل عن جلسته الحادية والعشرين (E/CN.4/Sub. 2/2003/22).

١٢ - ومضى يقول إن من الواضح أن ولايات الآليات الثلاث التي تتناول مسائل السكان الأصليين ولايات مختلفة تماما وإن كانت تكمل بعضها البعض. وأن التقديم المتبادل لتقاريرها السنوية من جانب رئيس المنتدى الدائم والفريق العامل مكن الهيئتين من تجنب التكرار ومن العمل بمزيد من الفعالية. وينبغي جعل هذه الممارسة إلزامية. وأنه فضلا عن ذلك، فإن التعاون مع الفريق العامل أعطى المقرر الخاص إمكانية الحصول على معلومات قيمة من المجموعات الأصلية ومن الحكومات على حد سواء. وأن من أوضح نتائج التعاون بين المنتدى الدائم والفريق العامل جهودهما المشتركة لتنسيق المبادرات.

١٣ - وأضاف أن هاتين الهيئتين تناديان أيضا بإعلان عقد دولي ثان. وأن وفد بلده يؤيد اعتماد مشروع قرار لتحقيق

هذا الغرض؛ وأن من شأن مشروع القرار ذلك أن يشير أيضا إلى برنامج عمل يقوم على أساس تقييم نتائج العقد الأول. وأنه من المؤكد أن هذا التقييم سيشير إلى النجاح المحرز لبعض الأنشطة وإلى أوجه الفشل الواضحة. وينبغي بطبيعة الحال أن تكون النقاط المرجعية هي آراء الشعوب الأصلية نفسها.

١٤ - واختتم كلامه بالإعراب عن قلق وفد بلده إزاء حالة الفريق العامل فيما يتعلق بمشروع الإعلان المعني بحقوق الشعوب الأصلية. وأضاف أنه من المأمول أن يختتم الفريق العامل مداولاته قريبا بحيث يمكن إضافة مشروع الإعلان إلى منجزات العقد.

١٥ - **السيدة ستروم** (السويد): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي فقالت إنه بمناسبة قرب انتهاء العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، فقد حان الوقت لإيجاد طرق للإبقاء على الاهتمام بالهدف العام لهذا العقد، ويكمن هذا الهدف في تحسين حياة الشعوب الأصلية في العالم من خلال التعاون في مجالات حقوق الإنسان والثقافة والبيئة والتنمية والتعليم والصحة وغيرها. وأن أنشطة العقد وضعت بجلاء حالة الشعوب الأصلية في جدول الأعمال الدولي، كما أنها ارتقت بالوعي فيما يتعلق بطرق إسهام الشعوب الأصلية في التقييم العام للتحديات التي تعترض سبيل البشرية ككل، وعلى سبيل المثال علاقة البشرية بالبيئة. وأن تلك الأنشطة قد ساعدت أيضا على جمع الشعوب الأصلية معا من مختلف مناطق العالم.

١٦ - وأضافت أن المنتدى الدائم لمسائل السكان الأصليين ما زال يشكل الإنجاز الرئيسي للعقد، فقد عالج منذ إنشائه مسائل هامة مثل حالة الأطفال والشباب وحالة المرأة من السكان الأصليين، كما أنه اهتم بتطوير أساليب عمله وبتدعيم تعاونه مع منظومة الأمم المتحدة.

١٧ - واختتمت كلامها قائلة إن هناك هدفا جوهريا آخر للعقد، وهو إعداد إعلان عن حقوق السكان الأصليين، وقد يجري تحقيقه قريبا. وأن هناك تقدما هاما أحرز في الاجتماع الذي عقده الفريق العامل مؤخرا في جنيف، وينبغي أن يستمر زخم هذه المفاوضات طيلة الدورة المزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر. وأكدت أهمية عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين وأشارت إلى أهمية التعاون الوثيق والحوار بين المقرر الخاص والمنتدى الدائم.

١٨ - **السيد جيغلوف** (الاتحاد الروسي): قال إن إنشاء المنتدى الدائم قد أكمل نظام هيئات الأمم المتحدة التي تتناول قضايا السكان الأصليين على الصعيد الدولي. وأنه كان من المهم لممثلي الشعوب الأصلية أن يشاركوا في أعمال هذه الهيئات لأنه يمكنهم الإسهام على نحو كبير في وضع مشروع الإعلان وفي أعمال المنتدى الدائم والفريق العامل. وأن دعم صندوق الأمم المتحدة الطوعي للسكان الأصليين يمكن أعدادا متزايدة من السكان الأصليين من القيام بذلك. وأن أحد النهج الجديدة لمعالجة المشاكل التي تظهر يقوم على أساس الموافقة الحرة والمسبقة والواعية التي يتيحها الفريق العامل، وأن هذا المبدأ سيصبح أساس التعاون بين الحكومات والسكان الأصليين.

١٩ - وأضاف أنه من الواضح أن مشاكل السكان الأصليين لا يمكن أن تحل على الصعيد الدولي بمفرده. وأن هذا الأمر يحظى بالأولوية في روسيا، حيث تتمتع الأقليات الأصلية بجميع الحقوق وتحصل على جميع الفرص على قدم المساواة مع بقية السكان. وأن السلطات الحكومية تولي اهتماما أكبر لتوطيد الأساس التشريعي للعلاقات بين الدولة والسكان الأصليين الذين تضمن حقوقهم طائفة عريضة من القوانين الاتحادية. وأن إحدى الأولويات الاقتصادية هي الانتقال من الدعم المباشر الذي تقدمه الميزانية إلى المناطق

الأصلية إلى تهيئة ظروف موائمة لتنمية تلك المناطق تنمية ذاتية.

٢٠ - ومضى يقول إن هناك تحسينات عملية تجري أيضا، فعلى سبيل المثال، يجري بناء هيكل أساسي في إطار برنامج الدولة لتنمية اقتصاد وثقافات شعوب الأقليات في الشمال وغير ذلك من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لنفس الشعوب. وأن برنامج الدولة ''أطفال الشمال'' يحتل مكانا خاصا ضمن تلك التدابير، بما في ذلك تطوير أحدث التكنولوجيات للعلاج الطبي للأطفال في ظل الظروف الطبيعية والمناخية الخاصة السائدة في الشمال. وأنه فضلا عن ذلك، يشكل تعليم الأطفال من السكان الأصليين جزءا لا يتجزأ من النظام التعليمي برمته، ويقوم على أساس حق الفرد في التعلم بلغته الأصلية.

٢١ - وأعرب عن أمل وفد بلاده في استرعاء الانتباه إلى تدابير تقديم الدعم إلى الشعوب الأوغرية - الفنلندية، فقد اتخذ قرار بوضع خلاصة وافية لتراثها الثقافي، وصدرت مطبوعات بلغتها، واستخدمت تلك اللغات على نحو أوسع نطاقا في وسائط الإعلام. وأضاف أنه يجري أيضا تقديم المساعدات الاجتماعية الميدانية. وأن جمهورية كاريليا سنت قانونا بشأن دعم الدولة للغات الكاريلية والفيب والفنلندية. وأن منطقة خانتي - مانسي ذات الاستقلال الذاتي لديها أكثر من ٤٠ قانونا بشأن الشعوب الأصلية، كما أن جامعة الدولة الأوغرية قد أنشئت هناك عام ٢٠٠١. وأن كثيرا من مناطق روسيا الأخرى لديها برامج خاصة لتعزيز لغات وثقافات الشعوب الأوغرية - الفنلندية.

٢٢ - واختتم كلامه قائلا إنه رغم أن مشاكل الشعوب الأصلية في العالم تحتاج إلى وقت طويل لحلها، فقد أعطى العقد الدولي دفعة قوية صوب حماية مصالح تلك الشعوب وحقوقها. وأنه رغم ذلك، لم يتحقق عدد من أهداف العقد، ولهذا يؤيد الاتحاد الروسي تخصيص عقد ثان.

٢٣ - **السيدة فونسيكا** (فنزويلا): قالت إن الدستور يضمن حقوق الشعوب الأصلية في مجالات مثل التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لتلك الشعوب ولغتها وثقافتها ومعتقداتها وتقاليدها. وأنه فضلا عن ذلك، تسلم الدولة بواجب تعزيز إمكانية حصول مجموعات السكان الأصليين، سواء على نحو فردي أو جماعي، على ملكية الأراضي، وأنه كجزء من الجهود التي تبذلها الحكومة للوفاء بالغايات الإنمائية للألفية، فإنها تضع أيضا خططا وسياسات ترمي إلى مساعدة أكثر المجموعات حرمانا في المجتمع، بما فيها الكثير من المجتمعات المحلية للسكان الأصليين.

٢٤ - وأضافت أنه يمكن للمجتمعات المحلية للسكان الأصليين أن تتقدم بتوصيات بشأن الأمور التي تؤثر على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال المنتدى الدائم المعني بمسائل السكان الأصليين. وأعربت عن اقتناع وفد بلدها بأهمية مواصلة وتدعيم التعاون الدولي بشأن قضايا السكان الأصليين عن طريق التفاوض حول إصدار إعلان عن حقوق السكان الأصليين. وذكرت أن فنزويلا تشارك في هذه المفاوضات الجارية، كما أنها تنظر في مشروع إعلان تعده منظمة الدول الأمريكية في هذا الصدد.

٢٥ - واختتمت كلامها قائلة إنه لا يمكن إغفال الإسهامات القيمة العديدة التي أسهمت بها مجموعات السكان الأصليين في المجتمع. وأن فنزويلا بدأت عملية بناء ديمقراطية متعددة الإثنيات ومجتمع يقوم على أساس القيم المشتركة بين الثقافات. وأن المجتمعات المحلية للسكان الأصليين في فنزويلا قد أحرزت تقدما كبيرا في الحصول على الاعتراف بحقوقها الفردية والجماعية، إلا أن هناك الكثير مما يجب القيام به بغية الاعتراف بإسهامها الفعلي في تاريخ البشرية.

٢٦ - **السيد بورتر** (المفوضية الأوروبية): قال إن انتهاء العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم يتيح الفرصة للنظر

في التقدم المحرز وللتفكير في الطريق الذي يجب أن نسلكه في المستقبل. وأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزمت بإدماج شواغل الشعوب الأصلية بوصفها من النواحي المشتركة في جميع مستويات التعاون بغرض التنمية، وأن ذلك قد ترجم إلى جهود ترمي إلى إدماج قضايا الشعوب الأصلية في ممارسات المفوضية الأوروبية وطرق عملها عن طريق دعوة الشعوب الأصلية إلى المشاركة في وضع برامج المشاريع الإنمائية وتصميمها وتنفيذها وتقييمها. وأنه من النتائج الأخرى للوعي المتزايد بشواغل هذه الشعوب إعطاء الأولوية لمكافحة التمييز ضد تلك الشعوب ولتعزيز حقوقها في إطار المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢٧ - وأضاف أن المفوضية تطالب بتقديم مقترحات لدعم مشاركة الشعوب الأصلية في المنظمات الدولية والإقليمية ولدعم الأنشطة الرامية إلى التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وتنفيذها. وأن الأفضلية ستعطى للمقترحات التي تقدمها منظمات السكان الأصليين.

٢٨ - واختتم كلامه بالقول بأن المفوضية تشارك في الترحيب الذي جرى الإعراب عنه بمناسبة إقامة المنتدى الدائم المعني بمسائل الشعوب الأصلية وتعيين المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وأعرب عن ترحيب المفوضية بالحوار المفتوح الجاري داخل الفريق العامل بشأن مشروع الإعلان. وأضاف أن المفوضية الأوروبية ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية في العالم، وأنها ستبني على الزخم الإيجابي الذي ولّده العقد.

٢٩ - **السيد راو** (المنظمة العالمية للملكية الفكرية): قال إن المنظمة ظلت تشارك منذ وقت طويل في المسائل المتعلقة بحماية وتعزيز الملكية الفكرية التي تهم المجتمعات المحلية للسكان الأصليين. وأن الجمعية العامة للمنظمة أنشأت عام ٢٠٠٠ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالمعارف التقليدية والموارد الجينية وتعبيرات الفنون الشعبية بغية تناول تلك المسائل.

٣٠ - وأضاف أن ولاية اللجنة الحكومية الدولية هي مناقشة مسائل الملكية الفكرية الناتجة عن إمكانية الوصول إلى الموارد الجينية وتشاطر المنافع وحماية المعارف والتعبيرات الثقافية التقليدية، أو تعبيرات الفنون الشعبية، مع الاهتمام بصفة خاصة بالأبعاد الدولية لتلك المسائل.

٣١ - ومضى يقول إن جوانب الملكية الفكرية للمعارف التقليدية يمكن أن تقسم إلى موضوعين رئيسيين هما الحماية الدفاعية والحماية الإيجابية. وأن الحماية الدفاعية ترمي إلى ضمان عدم حصول الأطراف الأخرى على حقوق الملكية الفكرية لأية معارف تقليدية سبق وجودها، مثل قواعد بيانات المعارف التقليدية التي يمكن أن تستخدم كدليل على فن سابق بغية دحض الادعاء بملكية ترخيص بناء على هذه المعارف. وأن الحماية الإيجابية تهتم باستخدام حقوق الملكية الفكرية للمواد المحمية؛ إما بغرض استثناء استخدام الآخرين لهذه المواد، أو بغرض الاستخدام الشخصي. وأنه رغم التفرقة المفاهيمية بين نمطي الحماية، هناك سمات مشتركة بينهما.

٣٢ - وذكر أنه من المسائل المحددة الأخرى التي أثيرت ما إذا كان النظام الحالي للملكية الفكرية يوفر إطارا كافيا للحماية، أو أن هناك حاجة إلى وضع نظام خاص يأخذ في الحسبان بأن المعارف التقليدية لا يملكها الأفراد وليس لها حد زمني لأن تلك المعارف يملكها المجتمع المحلي ويتشاطرها، كما أنها تنتقل من جيل إلى آخر. وأن النقاش جرى حول مسائل أخرى مثل من ينبغي حمايته وما الذي ينبغي حمايته وطرق توفير تلك الحماية، إلى جانب مسألة الملكية العامة.

٣٣ - واختتم كلامه قائلا إن المنظمة العالمية للملكية الفكرية اعتمدت نهجا لأعمالها يجمع بين الناحية التجريبية التي تعتمد على بعثات تقصي الحقائق والدراسات

الاستقصائية والناحية العملية التي تستهدف بناء القدرات وتوفير المساعدة والتعاون، إلى جانب اتخاذ طائفة من المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية. وأن المنظمة ترجو في نهاية المطاف أن توافق الدول الأعضاء فيها على صك واحد أو صكوك متعددة تصون حماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية للسكان الأصليين.

٣٤ - **السيد نيبال** (نيبال): قال إنه في ضوء التطورات المؤسسية الهامة، مثل إنشاء المنتدى الدائم المعني بمسائل الشعوب الأصلية، والتقدم الذي أحرزه الفريق العامل بشأن مشروع الإعلان، وتعيين المقرر الخاص، يوافق وفد بلده على إعلان العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم.

٣٥ - وأوضح أن المجتمع النيبالي يتألف من مجموعات إثنية ولغات وديانات وثقافات وتقاليد مختلفة، وأن تطوير جميع هذه المجموعات قد شكل أساسا للسلام والرخاء والتوافق. وأن نيبال اتخذت تدابير قانونية وإدارية ومؤسسية لصون مصالح مختلف المجموعات الإثنية ومجموعات السكان الأصليين. وأضاف أن دستور عام ١٩٩٠ يكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويحظر التمييز القائم على أساس الدين أو العنصر أو الجنس أو الطبقة أو الأيديولوجية. وأن لكل مجتمع محلي الحق في الاحتفاظ بلغته وثقافته وديانته التقليدية. وأن انتخاب ممثلين في ظل النظام الملكي الدستوري والنظام الديمقراطي المتعدد الأحزاب يسمح لكل المجموعات بأن تشارك مشاركة أكبر في صنع القرار. واختتم كلامه قائلا إنه جرى إنشاء المؤسسة الوطنية لتنمية القوميات الأصلية ولجنة داليت الوطنية بغرض تعميم مراعاة شواغل هذه المجموعات وغيرها من المجموعات المستضعفة. وأنه مع ذلك، هناك ندرة في الموارد المالية والتقنية، ودعا إلى تقديم المساعدة الدولية بغية إكمال جهود التنمية الوطنية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠